حوار..

بقلم : احمد طلعت

انتخابات.. وانتخابات..!!

الاقبال الشديد علي انتخابات الاندية الرياضية والنقابات المهنية له معني غاية في الوضوح هو ان الشعب المصري مؤمن بالديموقراطية، ومتمسك بحق الاختيار الحر وعريق في ممارسة الارادة الشعبية بغير وصاية من أحد، اومصادرة من احد. وليس ذلك بغريب علي شعب من اول شعوب العالم التي اخذت بالنظام النيابي في العصر الحديث.

لكن هذا الاقبال الشديد علي انتخابات الاندية والنقابات يقابله (فتور) شديد بالنسبة للانتخابات السياسية، مع ان امور السياسة وشئون الحكم اهم واخطر من مجرد اختيار اعضاء مجلس ادارة النادي اوالنقابة. وهذا التناقض يعكس الحس (المرهف) للشعب المصري فيما يتعلق بجدوي مشاركته في عمليات الانتخاب، فهو في الانتخابات السياسية يعلم (مقدما) بالنتيجة، سواء شارك باعطاء صوته اوحجب هذا الصوت عن المرشحين، لذلك فانه يوفر علي نفسه المشقة ويعترض اعتراضا سلبيا علي العملية الانتخابية من اساسها، اما في انتخابات الاندية والنقابات فان المواطن العادي يعلم انها (مازالت) بعيدة عن تدخل السلطة، اومحاولات التوجيه والتسلط.واذا حاولت السلطة ان تتدخل - ولو بصورة غير مباشرة - في انتخابات الاندية والنقابات، فان الاعضاء يسارعون من تلقاء انفسهم بالتصدي لهذه المحاولات (واجهاضها) وهو امر ليس في مقدورهم بالنسبة للانتخابات السياسية علي كل المستويات، وهي انتخابات تشرف عليها (السلطة) اشرافا كاملا برجالها وبأجهزة (الكمبيوتر) القادرة في كل الظروف علي اعلان النتائج التي ترضي الحكام.وقد حاولت الحكومات المتعاقبة منذ بداية الثورة حتي الآن، ان تصور الشعب المصري علي انه شعب (قاصر) لايعرف كيف يمارس الديموقراطية، لذلك قرروا ان يعطوه الديموقراطية (بجرعات) واعلنوا ذلك اكثر من مرة علي لسان المسئولين، لكنهم كانوا يقعون دائما في تناقض كبير مع انفسهم ومع الحقائق الثابتة في تاريخ الشعب المصري الذي بدأ الممارسة الديموقراطية منذ القرن الثامن عشر علي قدم المساواة مع الدول المتقدمة، بل ان الديموقراطية قد عرفت طريقها الي مصر قبل ان تعرف طريقها الي اليابان، ولو كان التطور الديموقراطي قد استمر في مصر منذ بدايته حتي الان بنفس الاسلوب لكانت مصر قد سبقت اليابان، اوفي اقل القليل اصبحت مثلها.لكن (الثورة) التي جاءت لتحمي الدستور من استبداد الملكية - كما اعلنت ذلك في بيانها الأول - كانت هي التي (الغت) الدستور، واستعاضت عنه باعلانات دستورية اهدرت بها كل معني لارادة الشعب، ومثلت (ردة) خطيرة علي التقدم السياسي والاجتماعي. وكان الهدف الوحيد هو الاحتفاظ بمقاعد الحكم، حتي ولو كان ذلك عن طريق تزييف الارادة الشعبية، اواتهام الشعب بالقصور وعدم النضج..!!

والغريب في امر تلك الحكومات هو تناقضها، فهي عندما تريد ان تقدم الدليل علي شعبيتها فانها تلجأ الي نتائج الانتخابات لتدعي انها صاحبة الاغلبية، وكأن الشعب ليس قاصرا اذا اختارها، اما اذا ارادت ان تسلب الشعب حقه في ممارسة السلطة فانها تعود الي الزعم بأن الشعب قاصر وانه لايستطيع ممارسة الديموقراطية الكاملة، وانما يكفيه فقط ماتقدمه له من جرعات..؟؟

والحوار المرتقب بين حزب الحكومة واحزاب المعارضة محكوم عليه بالفشل اذا لم تكن قاعدته الاساسية هي الديموقراطية الكاملة والاختيار الحر لحكامه. واذا كان الشعب قد استطاع ان (ينتزع) من الملك فؤاد دستور عام١٩٢٣ فان من حقه اليوم ان يطالب بدستور افضل من دستور١٩٢٣.

هامش: الي جانب جائزة (احسن) مخرج التي قدمها مهرجان القاهرة السينمائي، فان من حق مخرج حفل اختتام المهرجان الذي اذيع في التليفزيون ان يحصل علي جائزة (اسوأ) مخرج..!!